«مفخخات» واغتيالات ومخططات لتهريب عناصر من «داعش»

العراق: قتلى وجرحى في سلسلة هجمات متفرقة .. والسلطات تستعيد السيطرة على تكريت

بغداد - «وكالات»: قالت مصادر أمنية إن قوات الأمن تمكنت من إعادة السيطرة على مقر المجلس البلدي وتحرير موظفيه في مدينة تكريت شمال بغداد، بعدما جرى احتجازهم كرهائن على أيدي مسلحين، وتحدثت المصادر عن وقوع عدد من القتلى.

وكانت الشرطة قد فرضت حظراً للتجول، وأغلقت المدارس عقب الاقتحام المسلح للمجلس، فيما استعادت قوات الأمن السيطرة على مركز شرطة بيجي، الذي اقتحمه انتحاريون وفجروا مدخل المركز وحاولوا تهريب عدد من السجناء التابعين لتنظيم القاعدة، إلا أن مدير شرطة صلاح الدين نفى أن يكون المهاجمون قد تمكنوا من تهريب أي سجين.

وكان مسلحون مجهولون اقتحموا مبنى المجلس البلدي في مدينة تكريت، كبرى مدن محافظة صلاح الدين شمال بغداد، واحتجزوا موظفيه، حسبما أفادت مصادر في الشرطة العراقية.

وأوضحت المصادر أن «مسلحين مجهولين فجروا سيارة مفخخة أمام مبنى المجلس، قبل أن يتمكنوا من اقتحامه واحتجاز عدد من موظفيه، من بينهم رئيس المجلس البلدي في تكريت وعدد من أعضاء المجلس».

وكان مراسلون أفادوا في وقت سابق بأن قوات التدخل السريع وعناصر من الشرطة يواصلون عملية استعادة السيطرة على مبنى شرطة بيجي الذي اقتحمه مسلحون ينتمون للقاعدة، فيما تحدثت مصادر عن تهريب بعض السجناء الخطرين، بينهم 6 ينتمون لتنظيم «داعش».

جنود عند موقع الهجوم في تكريت

وكان مسلحون ينتمون للقاعدة قد سيطروا بالكامل على مباني الشرطة في بيجي، وقتلوا عددا كبيرا من أفراد الشرطة، وانتشروا فوق مواقع وأبراج المراقبة للمبنى، وتمكنوا من إطلاق سراح عشرات السجناء الخطرين المنتمين للقاعدة، بعضهم محكوم بالإعدام في قضايا إرهاب.

وأفادت مصادر بأن المسلحين استولوا على مخازن أسلحة، فيما أشارت بعض الأنباء إلى سقوط عدد من الضحايا جراء انفجار سيارة مفخخة بالقرب من مركز الشرطة.

وأكد مصدر أمني أن المسلحين كانوا يخططون لتهريب عناصر ينتمون إلى «داعش» من مركز شرطة قضاء بيجي.

ومن جانبها، فرضت الشرطة العراقية حظر التجوال في بيجي إثر فرار السجناء، فيما توجهت قوة من السيارات والجيش من بغداد إلى بيجي شمال صلاح الدين لمساندة الشرطة في قتال المسلحين واستعادة مركز شرطة بيجي وجميع المباني الحكومية التابعة للشرطة.

وفي حادث منفصل لقي عشرة أشخاص مصرعهم اثر انفجار اربع سيارات مفخخة في مناطق متفرقة من العاصمة العراقية امس.

وقال مصدر في الشرطة العراقية لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان سيارتين انفجرتا في منطقة النهضة قرب ساحة لبيع السيارات فيما انفجرت ثالثة قرب مبنى مجلس محافظة بغداد ورابعة قرب مبنى حكومي تابع لوزارة التربية في منطقة البياع.

واشار الى ان الانفجارات تسببت كحصيلة اولية في مصرع عشرة اشخاص واصابة نحو 23 اخرين بجراح متباينة نقلوا على اثرها الى المستشفيات.

على صعيد متصل تمكنت شرطة محافظة صلاح الدين من استعادة السيطرة على مركز للشرطة في مدينة «بيجي» بعد ان قتلت اربعة انتحاريين اقتحموه صباح امس.

وكانت الشرطة اعلنت في وقت سابق مصرع ثلاثة اشخاص واصابة ثمانية اخرين في انفجار مفخخة في منطقة الصدرية ببغداد

وقال مصدر في الشرطة العراقية لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان سيارة مفخخة كانت مركونة على جانب الطريق انفجرت في منطقة الصدرية وسط بغداد صباح الامس.

واوضح المصدر ان الانفجار تسبب في مصرع ثلاثة اشخاص واصابة ثمانية آخرين بجراح متباينة نقلوا على اثرها الى المستشفى لتلقي العلاج. وفي حادث منفصل اغتال مسلحون مجهولون أمس الاول مقدمة البرامج في قناة «الموصلية» العراقية نورس النعيمي، في حلقة جديدة من مسلسل استهداف الصحفيين في البلاد.

وأعلنت القناة مقتل المقدمة، وهي في العشرين من عمرها، بإطلاق نار من قبل مسلحين مجهولين قرب منزلها في حي الجزائر شرقي مدينة الموصل الواقعة شمال العاصمة بغداد.

ودان منتدى الإعلاميات العراقيات بشدة اغتيال مقدمة البرامج، ودعا الحكومة العراقية لاتخاذ التدابير المناسبة لحماية الصحافيين، وأن «يتم تشكيل لجنة تحقيقية لملاحقة مرتكبي هذه الجريمة البشعة والجرائم الأخرى التي طالت الأسرة الصحفية وباستمرار دون رادع».

وبمقتل نورس النعيمي يرتفع إلى ستة عدد الصحافيين الذين قضوا في العراق منذ أكتوبر الماضي، ومن بين هؤلاء أربعة اغتيلوا في الموصل، أحدهم يعمل في قناة «الموصلية» أيضا.

وتقول منظمة «مراسلون بلا حدود» إن «العديد من الصحفيين العراقيين يتعرضون يوميا للتهديدات، ومحاولات القتل، والاعتداءات، والمعاناة من أجل الحصول على تراخيص، والمنع من الدخول، ومصادرة أدوات عملهم».

ووضحت أن الصحافيين في العراق الذي يشهد أعمال عنف متواصلة منذ 2003 «يعيشون في مناخ شديد التوتر تتقاقم فيه الضغوط السياسية والطائفية».

«أمنستي» تتهم البحرين بإساءة معاملة الأطفال

لندن - «وكالات»: اتهمت منظمة العفو الدولية منظمة العفو الدولية «أمنستي» سلطات البحرين بإساءة معاملة الأطفال وتعذيبهم أثناء حبسهم على خلفية الاضطرابات التي تشهدها المملكة منذ العام 2011، وقالت إن ذلك بات «من الأمور المعتادة»، ودعت إلى التحقيق فيه. وقالت المنظمة إنه قبض على عشرات الأطفال -بعضهم لا تزيد أعمارهم عن 13 عاما- للاشتباه في مشاركتهم في مظاهرات مناهضة للحكومة، وإنهم تعرضوا لعصب أعينهم وللضرب والتعذيب أثناء احتجازهم على مدى العامين الماضيين. كما تعرض أطفال آخرون لتهديدات باغتصابهم، وذلك بغرض انتزاع اعترافات منهم بالإكراه.

وقال سعيد بومدوحة نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في المنظمة، إن البحرين «تبدي استخفافا صارخا بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بإقدامها على اعتقال مشتبه بهم تحت السن والزج بهم في السجون».

وبحسب بومدوحة فإن حكومة البحرين «تستهدف الآن الأطفال -على ما يبدو- في حملة قمع مكثفة»، مطالبا بالإفراج فورا عن جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما «ممن لم يرتكبوا أيا من الجرائم المتعارف عليها»، وبإجراء «تحقيق واف» في جميع الإدعاءات عن التعذيب وسوء المعاملة.

وأشارت المنظمة الحقوقية البارزة إلى أن لديها معلومات عن أن ما لا يقل عن 110 أطفال تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عاما محتجزون على ذمة التحقيق أو المحاكمة في سجن الحوض الجاف، وهو سجن للبالغين يقع في جزيرة المحرق. وأشارت إلى أن بعضهم يحرم من الاتصال بذويه لفترات طويلة، كما خضعوا للتحقيق دون حضور محاميهم. وذكرت المنظمة البحرين بأنها موقعة على «اتفاقية حقوق الطفل» الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تعرّف الطفل بأنه كل من يقل عمره عن 18 عاما. كما تحظر الإتفاقية صراحة ممارسة التعذيب أو غيره من صنوف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وحثت العفو الدولية حكومة البحرين على مراجعة تشريعاتها بما في ذلك قانون الأحداث وقانون العقوبات، وذلك للتأكد من أنها تتماشى بشكل كامل مع المعايير الدولية.

اليمن: البرلمان يدعو لوقف هجمات الطائرات بدون طيار

صنعاء - «وكالات»: دعا مجلس النواب اليمني «البرلمان» يوم الأحد إلى وقف هجمات الطائرات بدون طيار في تصويت رمزي يعكس تنامي القلق العام ازاء استخدام واشنطن لهذا النوع من الطائرات لقتال متشددي القاعدة في اليمن.

والاقتراحات التي يقرها البرلمان اليمني غير ملزمة ويمكن إبطالها من قبل الرئيس ولا تعتبر اكثر من مجرد توصيات للحكومة. وقالت وكالة الأنباء اليمنية سبأ «صوت نواب الشعب بالموافقة على منع ما تقوم به الطائرات بدون طيار في الأجواء اليمنية مشددين على أهمية الحفاظ على المواطنين الأبرياء من أي اعتداء عليهم وكذا الحفاظ على سيادة الأجواء اليمنية.»

وصعدت الولايات المتحدة الهجمات بطائرات بدون طيار في اليمن ضمن حملة على جناح تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي تعتبره واشنطن أنشط أجنحة التنظيم. ويمثل استقرار اليمن الذي يكافح انفصاليين جنوبيين ومتمردين شماليين أولوية دولية بسبب مخاوف من ان تؤدي الاضطرابات إلى تمزيق دولة تشترك في الحدود مع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم وتطل على ممرات ملاحية رئيسية.

وتقول الولايات المتحدة ان برنامجها لهجمات الطائرات بدون طيار نجح في التخلص من اعضاء بالقاعدة في عدة بلدان. ويقول بعض اليمنيين انه لولا الهجمات بهذه الطائرات لتمكن جناح تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من الاستيلاء على المزيد من الأراضي في انحاء اليمن. وقال وزير الخارجية اليمني ابو بكر القربي لرويترز في سبتمبر ان الهجمات بطائرات دون طيار «شر لا بد منه» و شيء يحدث في اضيق الحدود بالتنسيق مع الحكومة اليمنية. لكن يمنيين اخرين وبعض الساسة الأمريكيين يقولون إن الهجمات والخسائر التي تلحقها في صفوف المدنيين تزيد التعاطف مع تنظيم القاعدة والاستياء من الولايات المتحدة. وينتشر تنظيم القاعدة في انحاء اليمن ويستهدف حاليا الشرطة المحلية ومسؤولي الامن.

لمواجهة محاولات النيل من الاستقرار

مصر: السيسي يدعو الجيش لليقظة.. وواشنطن تحذر من موجة عنف خلال «عيد الميلاد»

القاهرة - «كونا»: دعا وزير الدفاع والانتاج الحربي المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي امس قادة وضباط الجيش الى اليقظة الكاملة والاستعداد الدائم لمواجهة محاولات النيل من استقرار مصر. وأضاف السيسي على هامش مناورة تكتيكية بالذخيرة الحية بمنطقة مطروح شمال غرب مصر إنه يتعين على ضباط الجيش تنفيذ المهام والواجبات المكلفين بها في تأمين الحدود ومواجهة كافة صور التهريب لإجهاض المخططات والمحاولات التي تهدف الى النيل من أمن واستقرار المجتمع المصري.

وأشاد السيسي في نهاية المناورة «رعد-22» بالمستوى «المتميز» الذي وصلت اليه العناصر المنفذة للمناورة من مهارات ميدانية وقتالية عالية وقدرة على استخدام الأسلحة والمعدات وتنفيذ اعمال التجهيز الهندسي بما يلائم طبيعة الأرض.

كما أكد وزير الدفاع المصري في حوار له مع القادة والضباط ضرورة الحفاظ على ما يملكونه من أسلحة ومعدات والاستفادة منها وتطوير أدائها والاهتمام بتنمية القدرات الميدانية والبدنية لضباط الصف والمجندين والتواصل الكامل معهم باعتبارهم الركيزة الأساسية التي تحفظ للقوات المسلحة قوتها وتماسكها في مواجهة التحديات.

كما أعرب عن اعتزازه بقبائل وعشائر المنطقة الغربية وتقديره لدورهم وعطائهم الوطني في استجابتهم لمبادرة تسليم الأسلحة والذخائر مؤكدا أن القوات المسلحة حريصة على دراسة وتلبية كافة مطالبهم وايجاد الحلول لها باعتبارهم «عنصرا أصيلا ومكملا للقوات المسلحة في ادائها لمهامها للدفاع عن أمن مصر القومي».

وعلى صعيد منفصل أصدرت الخارجية الأمريكية تحذيراً لرعاياها في مصر امس من موجة عنف جديدة، مع اقتراب موسم عطلات «عيد الميلاد» ورأس السنة الجديدة، أكدت فيه أن الوضع الأمني مازال يتطلب مزيداً من الحذر، واتخاذ تدابير الحماية الشخصية.

وجاء في رسالة صدرت عن سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة، أن المظاهرات في مصر مازالت مستمرة في مختلف أنحاء البلاد، وغالبا ما يصاحبها تبادل للعنف بين المتظاهرين وقوات الأمن، أو المتظاهرين والأهالي، بصورة متقطعة.

عبدالفتاح السيسي

تونس: «التأسيسي» يقر قانون العدالة الانتقالية

تونس - «وكالات»: أقر المجلس التأسيسي بتونس قانون العدالة الانتقالية الذي يهدف لرفع الأضرار التي لحقت بضحايا نظامي الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وسلفه الحبيب بورقيبة، بينما انتقدت أبرز أحزاب المعارضة اختيار وزير الصناعة الحالي مهدي جمعة رئيسا للحكومة المقبلة.

فقد أقر المجلس التأسيسي قانون العدالة الإنتقالية الذي يضم 71 فصلا، إذ صوت 125 نائبا من جملة 126 حضروا الجلسة العامة بـ«نعم» على القانون، في حين احتفظ نائب واحد بصوته.

وعرف مشروع القانون العدالة الانتقالية بأنها «مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، والإنتقال من حال الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان».

وعرّف الانتهاكات بأنها «كل اعتداء جسيم أو ممنهج على حق من حقوق الإنسان، صادر عن أجهزة الدولة أو مجموعات أو أفراد تصرفوا باسمها أو تحت حمايتها، كما يشمل كل اعتداء جسيم وممنهج على حق من حقوق الإنسان تقوم بها مجموعات منظمة».

والاعتداءات «الجسيمة» هي - بحسب مشروع القانون- «القتل العمد والاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والإخفاء القسري والإعدام دون توفر ضمانات المحاكمات العادلة». وينص القانون على إحداث «هيئة الحقيقة والكرامة» «مستقلة» التي ستتولى رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عهدي بورقيبة «1957-1987» وبن علي «1987-2011»، وتحديد مقترفيها وإحالتهم على العدالة.

بعد مصرع جندي إسرائيلي خلال اشتباكات على الحدود

لبنان وإسرائيل يبحثان التهدئة.. وسليمان يستنكر اعتداءات صيدا

عواصم - «وكالات»: قال وزير الدفاع الاسرائيلي موشي يعلون ان ضباطا من اسرائيل ولبنان وقوات الامم المتحدة اجتمعوا امس لتهدئة التوتر بعد ان قتل جندي لبناني جنديا اسرائيليا بالرصاص يوم الاحد.

وقال مصدر أمن لبناني ان الجندي اللبناني فقد بعد حادث اطلاق الرصاص عبر الحدود لكن تم العثور عليه الان.

وأفسد الحادث الذي وقع يوم الاحد الوضع المستقر نسبيا بين البلدين اللذين شهدا آخر أعمال قتالية في حرب عام 2006 بين اسرائيل وجماعة حزب الله اللبنانية.

وقال يعلون في بيان ان اسرائيل تعتبر «الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني مسؤولين عما حدث في جانبهم «من الحدود».»

وصرح بان ضباط اتصال من اسرائيل ولبنان سيجتمعون مع ضباط حفظ السلام من قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لتوضيح ملابسات الحادث. وقالت قوات حفظ السلام انها تحث على ضبط النفس.

وقال يعلون «سنطلب من الجيش اللبناني أولا تفسيرا لما حدث وما اذا كان في الحقيقة جنديا مارقا وماذا فعلوا معه وما الذي يعتزم الجيش اللبناني فعله لمنع حوادث من هذا النوع.» وقالت اسرائيل ان الجندي الاسرائيلي كان يقود سيارة قرب السياج الحدودي في رأس الناقورة وهي أقصى نقطة غربية عندما أطلق قناص من الجيش اللبناني الرصاص عليه. وقالت متحدثة باسم الجيش ان القوات الاسرائيلية التي فتشت منطقة الحدود في وقت لاحق أطلقت الرصاص على جنديين لبنانيين «قاما بحركات مريبة» واصابت أحدهما.

وقال المصدر الامني اللبناني ان الاسرائيليين أطلقوا النار على لبنان اثناء الليل لكن لم تقع اصابات.

وقال المصدر دون ان يذكر تفاصيل اخرى «عثر الجيش اللبناني على الجندي «اللبناني» صباح اليوم في المنطقة التي وقع فيها اطلاق الرصاص.» وكان قد فقد الاتصال بالجندي بعد الحادث.

وقدمت اسرائيل شكوى الى قوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة التي تتمركز في جنوب لبنان منذ عام 1978 وذكرت انها رفعت حالة الاستعداد بامتداد الحدود.

وقال يعلون «لن نتسامح ازاء الانتهاكات التي تقع ضد سيادتنا على امتداد الحدود» وخص بالذكر الحدود مع لبنان.

وعلى صعيد منفصل دان رئيس الوزراء في حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي ورئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة تمام سلام امس الاعتداءين اللذين استهدفا الجيش اللبناني في مدينة صيدا بجنوب لبنان امس الاول واديا الى مقتل جندي وجرح ثلاثة آخرين.

جنود اسرائيليون عند الحدود مع لبنان

وقال ميقاتي في تصريح صحافي «ندين هذين الاعتداءين الارهابيين بكل معنى الكلمة وخصوصا انهما استهدفا المؤسسة العسكرية التي تدافع عن لبنان واللبنانيين وتشكل حصن السيادة والاستقلال».

ودعا جميع الاطراف الى «الالتفاف حول الجيش وسائر القوى الامنية اللبنانية وعدم السماح لاي كان بالعبث بالامن والنيل من دور المؤسسة العسكرية وهيبتها».

على صعيد متصل اطلع ميقاتي من قائد الجيش العماد جان قهوجي على ملابسات الاعتداءين على الجيش ونتائج التحقيقات الجارية في شأنهما. من جهته استنكر رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة تمام سلام الاعتداءين اللذين تعرض لهما الجيش اللبناني في صيدا داعيا الى «العمل سريعا على الكشف عن المخططين والحاق اقصى العقوبة بهم».

وقال سلام في تصريح مماثل ان «الجيش كان وسيبقى الحصن الحامي للبنان واللبنانيين وضامن امنهم واستقرارهم» مؤكدا ان «اي تطاول على افراده تحت اي ذريعة وسبب يشكل اعتداء سافرا على الشعب اللبناني بل على الوطن بأكمله وهو مرفوض ومدان».

ودعا سلام اللبنانيين بشكل عام وابناء مدينة صيدا بشكل خاص الى «الالتفاف حول الجيش وتسهيل مهمته لتفويت الفرصة على اصحاب المخططات السوداء الذين يريدون الحاق الاذى بقواتنا المسلحة والاساءة الى صيدا وايقاع الشقاق بين الجيش واهله». وكان اعتداءان مسلحان تعرض لهما حاجزان للجيش اللبناني في مدينة صيدا امس الاول اديا الى مقتل اربعة مسلحين وجندي من الجيش.

حكومة الاحتلال توافق على مشروع يلزمها بالرجوع إلى «الكنيست» إذا أرادت التنازل عن القدس

غزة - «كونا»: وافقت لجنة وزارية اسرائيلية امس على وضع مشروع قرار يلزم الحكومة الاسرائيلية الحصول على تأييد ثلثي أعضاء الكنيست إذا ما أرادت التنازل عن أي جزء من مدينة القدس.

واقترح المشروع عضو الكنيست الاسرائيلي المتطرف يعقوب ليتسمان من حزب «يهودية التوراة» الذي جرى التصويت عليه مرة أخرى بطلب من وزير القضاء في الحكومة الاسرائيلية تسيبي ليبني.

وتمت الموافقة في هذه اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريع على مشروع قانون ينص على الطلب من الحكومة الحصول على أغلبية الثلثين في الكنيست لاجراء مفاوضات مع الفلسطينيين لتقسيم القدس. ووفق نص مشروع القانون فإن الحكومة الاسرائيلية مطالبة بالحصول على تأييد 80 عضوا في الكنيست لهذه المفاوضات بما في ذلك التخلي عن أي جزء من القدس.

من جهتها علقت زعيمة حزب «ميرتس» المعارض زهافا جالئون على هذا المشروع بالتأكيد على ان التصويت عليه يكشف الوجه الحقيقي للحكومة الاسرائيلية

وقالت جالئون ان حكومة نتنياهو «تلتزم بايدولوجيتها المتطرفة التي تؤمن بارض إسرائيل الكاملة» وتسعى إلى إجهاض أي اتفاق سلام مستقبلي مع الفلسطينيين.

من جانبها حذرت وزيرة القضاء الاسرائيلي ورئيسة فريق المفاوضات مع الفلسطينيين من خطورة إقرار هذا المشروع مشيرة إلى وجود أعضاء في الائتلاف الحكومي يعملون على تدمير قدرات إسرائيل في اتخاذ قرارات سياسية.

إعلان

تقدم :
1 - عبدالله ياسين منوخ المطيري
2 - فهد خالد حمود الديوس
3 - جذلان أحمد بدر الديوس
- اصحاب شركة عبدالله ياسين المطيري وشريكاتة للتجارة العامة والمقاولات / تضامنية .
بطلب إلى ادارة الشركات بهذه الوزاره :
- خروج الشريك / عبدالله ياسين منوخ المطيري.
- تعديل الكيان القانوني من تضامنية إلى ذات مسئولية محدوده
يرجى ممن لة اعتراض أن يتقدم للإداره المذكوره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعلان باعتراض خطي مرفقا به سند المديونية والا فلن يؤخذ بعين الاعتبار .